



Distr.: LIMITED

E/ECA/CODIST/1/L

1st May 2009

ARABIC

Original: ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة الأولى للجنة المعلومات الإنمائية،
والعلم والتكنولوجيا

أديس أبابا، إثيوبيا
28 نيسان / أبريل - 1 أيار / مايو 2009

مشروع تقرير الاجتماع الأول للجنة المعلومات الإنمائية،
والعلم والتكنولوجيا

(الموجز والقرارات والتوصيات)

مقدمة

انعقد الاجتماع الأول للجنة المعلومات الإنمائية والعلم والتكنولوجيا تحت عنوان " التنمية العلمية والابتكار واقتصاد المعرفة "، في مبنى مؤتمرات الأمم المتحدة بمقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أبيس أبابا، في الفترة من 28 نيسان/ أبريل إلى 1 أيار/ مايو 2009. ونُظمت فعاليات سابقة للاجتماع في يومي 27 و 28 نيسان/ أبريل 2009. وتضمن الاجتماع جلسات للجان الفرعية تناولت على التوالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلم والتكنولوجيا، والمعلومات الجغرافية.

ولجنة المعلومات الإنمائية والعلم والتكنولوجيا هي أحد الأجهزة الفرعية السبع للجنة الاقتصادية لأفريقيا وتتألف من موظفين كبار وخبراء من الدول الأعضاء يجتمعون بصفة دورية كل سنتين. ويتمثل دور اللجنة في استعراض التحديات والقضايا المتصلة بقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمعلومات الجغرافية، والعلم والتكنولوجيا؛ وصياغة السياسات والاستراتيجيات المناسبة للتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها أفريقيا؛ وتحديد الأولويات التي يجب أن يتضمنها برنامج عمل شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وهذه الشعبة، التي كانت في السابق تحمل اسم شعبة خدمات المعلومات الإنمائية، مسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي الذي يغطي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والعلم والتكنولوجيا والمعلومات الجغرافية.

وكان الموضوع العام للدورة الأولى للجنة المعلومات الإنمائية والعلم والتكنولوجيا هو " التنمية العلمية والابتكار واقتصاد المعرفة " إلى جانب موضوعين فرعيين يتناول أحدهما الابتكار والنمو الاقتصادي والثاني البيئة المؤاتية لنظم الابتكار، وقد تدارست اللجان الفرعية هذين الموضوعين بصفة أساسية. وقد قدمت المتحدثة الرئيسية الأستاذة ليديا بريتو ورقة عنوانها " التنمية العلمية والابتكار واقتصاد المعرفة : أيشكل ذلك الأرضية لتنمية أفريقيا؟ " تلى ذلك ردود تقدم بها مناقشان في مجالي المعلومات الجغرافية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هما على التوالي الدكتور ويلبور أوتيشيلو وهو عضو في البرلمان الكيني، والسيدة جنيفر كارغو مديرة المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

موضوعات لجنة المعلومات الإنمائية والعلم والتكنولوجيا

الحضور

حضر الاجتماع ما يربو على 600 من واضعي السياسات والقرارات والعلماء والقانونيين والصحفيين. وكان هؤلاء المندوبون والمراقبون يمثلون البلدان الأفريقية والمنظمات الوطنية والدولية والإقليمية ودون الإقليمية والشركاء الإنمائيين.

نتائج وقرارات الدورة الأولى للجنة المعلومات الإنمائية والعلم والتكنولوجيا

قرارات الجلسات العامة

التنمية العلمية والابتكار واقتصاد المعرفة

إذ تلاحظ :

- عدم وجود القيادة التي تستوعب وتشجع مفهوم المعرفة من أجل التنمية من خلال الاستثمار الواعي والمنهجي في بناء القدرات والهياكل الأساسية للبحث والاستحداث؛
- محاكاة نظم الابتكار الوطنية الأجنبية التي لا تحدث سوى أثر ضعيف جداً على اقتصادات البلدان الأفريقية وتتطلب حد أدنى من المبتكرين غير متوفر في معظم أرجاء القارة؛
- أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك المعلومات الجغرافية نسبة لدورها في إحداث التغيير الجذري في المجتمع، وبوصفها من العوامل المساعدة على قيام اقتصاد المعرفة.

توصي

الدول الأعضاء بأن تقوم بالآتي :

- الاستثمار في رأس المال البشري الرفيع المستوى بما يشمل إتباع سلوكيات ومواقف أخلاقية جديدة، من خلال زيادة الإنفاق على التعليم والبحث والاستحداث، واستنباط حوافز لجذب استثمار القطاع الخاص في التعليم العلمي وأنشطة البحث والاستحداث؛
- انتقاء عدد أكبر من برامج العلم والتكنولوجيا والابتكار التي تحدث أثراً استراتيجياً، ولا سيما تلك البرامج التي تركز على مجالات هامة مثل الزراعة، والصحة، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية؛
- تعزيز تكنولوجيا المعلومات الجغرافية وتعميمها في الأولويات الوطنية والأنشطة اليومية للمجتمعات المحلية بغرض رفع مستوى قدراتها في توليد وإدارة وتحليل وإيصال المعلومات المكانية بما يؤدي إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات؛
- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في نشر النظافة الرقمية المجتمع المعرفة؛

- إيجاد بيئة تمكينية في أفريقيا لتطوير نظم معلومات العلم والتكنولوجيا التي يمكن أن تعزز من الشراكات الخاصة وتعمل على تسريع النمو الاقتصادي.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي :

- مساعدة الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ سياسات للعلم والتكنولوجيا والابتكار تتسم بالشمول والتكامل وتشكل الأساس للسياسات الأخرى في مجالات الصحة والتعليم وقطاعات التنمية الاقتصادية والصناعية والسياسات القطاعية الأخرى؛
- الترويج لشبكات الامتياز التي تكفل إنتاج المعرفة واستيعابها وتكييفها؛
- رصد هذه القضايا العامة بصورة وثيقة ووضع توجيهات استراتيجية لتوفير المعلومات لمتخذي القرارات والمجتمعات المحلية بصورة تمكنها من استخدامها على الفور (صياغة المعلومات وإيصالها) ؛
- الترويج لإدماج الهياكل الأساسية الوطنية للبيانات الجغرافية المكانية في السياسات والخُطط الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

البيئة التمكينية لنظم الابتكار

- إذ تلاحظ الافتقار إلى الآليات المؤسسية الفعّالة لتبادل المعلومات في داخل المجتمعات المحلية وحتى بين العلماء الباحثين في المجالات العلمية؛
- إذ تعترف بأن القدرات الفردية والمؤسسية والهيكلية ضرورية لتنمية القارة؛
- وإذ تلاحظ أن الأساس للمعلومات الجغرافية المكانية الدقيقة يبدأ من إيجاد نظام مرجعي موّحد ومنسق؛
- وإذ تعترف بأن الابتكار لا يرتبط بمكان محدد ولا يقتصر على الجامعات فقط بل يمكن أن يوجد في القرى المحلية وفي المؤسسات البحثية المخصصة على حد سواء؛
- وإذ تُقر بأن بعض الأشكال الناشئة لحقوق الطبع والترخيص والوسائط الإعلامية مثل برنامج ويب 2 وسايانس 2 (بما فيها العلوم المفتوحة) وهي برامج علمية مشاعة ، يمكنها أن تحفز الابتكار وتشجعه.

توصي:

الدول الأعضاء بأن تقوم بما يلي:

- دعم الابتكار الاجتماعي بغرض تعزيز مجتمع معلومات شامل؛

- دعم بناء القدرات المؤسسية وتعزيز استقلالية وكالات رسم الخرائط (من النواحي المالية والقانونية والتنظيمية والمؤسسية)؛
- النظر إلى البيانات المكانية باعتبارها هياكل أساسية لها نفس أهمية الهياكل الأساسية الوطنية الأخرى؛

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

- مواصلة جهودها، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، لتنمية القدرات الأصلية الأفريقية في مجال علوم الفضاء وتكنولوجياته، والاستمرار في الدفاع عن برامج نقل النتائج الحديثة للبحوث والتكنولوجيا، وخاصة من خلال توسيع أنشطتها لتشمل تعزيز الابتكار وتنمية المنتجات والخدمات وتطبيقات مراقبة الأرض؛
- دعم إنشاء مستودع لمراكز البحث الأفريقية والخبراء الأفريقيين في هذا المجال؛
- مساعدة الدول الأعضاء على إنشاء إطار قانوني وتنظيمي للمعلومات الجغرافية؛
- دعم إنشاء الإطار المرجعي الجيوديسي لأفريقيا.

الابتكار والنمو الاقتصادي

إذ تقر بأن العلم والتكنولوجيا والابتكار مجالات يجري تنفيذها بصفة منفصلة في معظم البلدان الأفريقية.

نظراً لأهمية تكنولوجيا وعلوم المعلومات الجغرافية بالنسبة للابتكار والنمو الاقتصادي، وصوغ السياسات على نحو فعال والتخطيط للمشاريع الإنمائية وتنفيذها ورصدها.

توصي

الدول الأعضاء بأن تقوم بما يلي :

- ضرورة إيجاد هياكل أساسية ملائمة (على الصعيدين الداخلي والخارجي) من قبيل مكاتب نقل التكنولوجيا، والحاضنات أو المناطق الصناعية في الجامعات ومنظمات البحث العامة، بغرض ربط الصناعة بمؤسسات البحث؛
- المساعدة في رفع مستوى الوعي فيما يتصل بحقوق الملكية الفكرية في حد ذاتها إلى جانب دورها في الابتكار والتنمية الاقتصادية؛
- تيسير النشر الواسع النطاق للمعلومات التي تجمعها الحكومات لضمان حصول المجتمعات المحلية على هذه المعلومات بصورة أفضل والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمها.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي :

- مساعدة الدول الأعضاء في تطوير أطر سياساتية وقانونية وإدارية (إقليمية ووطنية ومؤسسية) لمعالجة مسائل الابتكار وحقوق الملكية الفكرية في منظمات البحث العامة والجامعات؛
- ضرورة إدماج حقوق الملكية الفكرية في استراتيجية الأعمال التجارية (سواء كان ذلك في البحوث الصناعية أو العامة)؛
- تشجيع الحكومات الأفريقية على إيجاد أطر وبرامج خدمية وسياسات قانونية وسياساتية ، من شأنها تعزيز الابتكار وبالتالي النمو الاقتصادي؛
- الاستمرار في إيجاد قاعدة بيانات جغرافية إقليمية للمجالات ذات الأولوية لفائدة المجتمع ، وفقاً لما ورد في المبادرات الإقليمية (الصادرة عن الاتحاد الأفريقي ومبادرة النيباد والأجهزة القارية الأخرى).

قرارات اللجان الفرعية

اللجنة الفرعية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

حضر اجتماع اللجنة الفرعية الذي عُقد يومي 29 و 30 نيسان/أبريل ما يزيد عن 120 مندوباً ومراقباً من الدول الأعضاء بينهم ممثلون من بلدان غير أفريقية ومن منظمات إقليمية ودولية. وعُقدت يوم 28 نيسان/أبريل 2009، قبل انعقاد حلقات عمل الدورة الأولى للجنة المعلومات الإنمائية والعلم والتكنولوجيا، أول جلسة متابعة لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، ومؤتمر " تونس + 3"، والإطار القانوني والتنظيمي لاقتصاد المعرفة. واشترك في تنظيم حلقة العمل المعنية بالإطار القانوني والتنظيمي لاقتصاد المعرفة الشركاء التالون: المنظمة الدولية للفرانكفونية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وجمعية الإنترنت. وبعد كلمات الترحيب والملاحظات التمهيدية من مديرة شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا، السيدة عابدة أويكو - منسا، اعتمدت اللجنة الفرعية جدول الأعمال وخطة تنظيم العمل وانتخبت هيئة المكتب للجنة الفرعية على النحو التالي : سوازيلند، الرئيس؛ والكاميرون، النائب الأول للرئيس؛ وغانا، المقرر الأول؛ وتونس، المقرر الثاني. وجرى التركيز في اليومين اللذين استغرقهما انعقاد اجتماعات اللجنة الفرعية على الموضوعات والمسائل المتعلقة بالموضوعين الفرعيين المتعلقين بالدورة الأولى للجنة المعلومات الإنمائية والعلم والتكنولوجيا، وهما موضوع البيئة التمكينية للابتكار وموضوع الابتكار والنمو الاقتصادي.

أولاً- البيئة التمكينية للابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي

إن اللجنة الفرعية،

إذ تقر بأن :

الابتكار يتطلب توفير بيئة تمكينية، دُكر أن دور البحث والاستيراد من خلال المبادرات التعاونية بين الجامعات ومؤسسات البحوث والصناعة والتجارة له دور محوري في تعزيز اقتصاد المعرفة.

توصي

الدول الأعضاء بأن :

- تقوم باستعراض، وإصلاح، نظام التعليم والتدريب مع زيادة التأكيد على الرياضيات والعلوم؛
- تزود الجامعات بالأفراد الذين تتوفر لديهم المهارات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية من أجل تشجيع البحث والتطوير؛
- تشجّع إقامة روابط بين الباحثين والقطاع الخاص وبين المبتكرين والمؤسسات التجارية؛
- تسهّل الوصول إلى الموارد المالية المخصصة للمبادرات الابتكارية والحصول على دعم للمنتجات وتكرار المشاريع الابتكارية الناجحة؛
- تضع طرائق لحماية المبتكرات وتسويقها؛

- تقييم آليات لتوفير مهارات العلم والتكنولوجيا والابتكار للشباب والأطفال ؛
- تشجّع تطوير تطبيقات مستهدفة للمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، والتركيز أيضاً على تلك التطبيقات، بالتوازي مع الاستثمار في الهيكل الأساسي؛
- تشجع وتقدم إنشاء مجتمعات للتكنولوجيا ومراكز خاصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن :

- تساعد في معالجة مشكلة نزوح الأدمغة من خلال تهيئة ظروف مواتية لإبقاء خبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا من خلال الربط الشبكي وتوفير البيئة البحثية المناسبة وأنشطة بناء القدرات وجمع الأموال ؛
- تدعم انتشار وتشجع تنمية مجتمعات التكنولوجيا والحاضنات؛ وتعمل على بناء العمل الحر وذلك بتشجيع تبادل الخبرات على المستويين الإقليمي والدولي؛
- تسهّل التعاون في وضع استراتيجيات لتسهيل إقامة مؤسسات للتدريب المهني في إفريقيا ورعاية تلك المؤسسات؛
- تشجع وتنشئ سوقاً للابتكارات، من خلال تشجيع أنصار المشاريع التجارية على المستوى الإقليمي.

أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفترة 2007 – 2009 وبرنامج العمل لفترة السنتين 2010 – 2011.

إن اللجنة الفرعية،

إذ تشير إلى أنه :

- بعد إعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2007، توقفت اللجنة الفرعية لمكتبات المعرفة وخدمات المعلومات عن العمل بعد انعقاد المؤتمر الخامس للجنة المعلومات الإنمائية وبالنظر إلى الدور التاريخي للجنة الفرعية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالمعرفة والمكتبات وخدمات المعلومات؛
- الاجتماع الثاني للدورة الخامسة للجنة الاستشارية الفنية الأفريقية بشأن مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي.

وإذ تقر :

بأهمية تقييم التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في متابعة توصيات/خطوط عمل مؤتمر القمة المعني بمجتمع المعلومات منذ اعتمادها في تونس عام 2005.

وبأن اللجنة الاستشارية الفنية الأفريقية قد حددت أن إطار مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقية لاتزال هامة ومواكبة للمستجدات بحيث تصبح بمثابة رأس الرمح في تنمية اقتصاد المعرفة في أفريقيا.

توصي

الدول الأعضاء بأن :

- تعمل على تحسين مشاركة الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير الهيكل الأساسي من أجل تحسين تطبيقات رئيسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم يتم تطويرها على نحو ملائم، مثل قطاعات التعليم والصحة والزراعة والبيئة والعلوم؛
- تركز على تحقيق متطلبات بناء القدرات؛
- تشارك على نحو كامل في تقديم البيانات ذات الصلة المطلوبة من خلال أدوات مختلفة لجمع البيانات وذلك كي يكون من الممكن إجراء تحليل فعال لتقييم الأثر؛
- تشجّع الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة وتضع استراتيجيات مبتكرة لاستخدام حلول تتسم بالكفاءة فيما يتعلق بالطاقة؛
- وضع آليات فعالة لضمان إمدادات كهربائية بدون انقطاع في كل بلد من بلدانها.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن :

- تستأنف أنشطة اللجنة الفرعية لمكتبات المعرفة وخدمات المعلومات وإدراج تلك الأنشطة ضمن أنشطة اللجنة الفرعية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا سيتيح للمتخصصين في مجالي المكتبات وخدمات المعلومات/المعرفة مواصلة القيام بدورهم، وسيوفر لهم منتدى لتعزيز وتطوير أنشطتهم؛
- تواصل استخدام مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي كإطار مبادئ توجيهية لتنمية اقتصاد المعرفة في أفريقيا؛
- تحول تركيزها وأنشطتها نحو دعم الدول الأعضاء في مجال تنفيذ سياساتها وخطط عملها المتعلقة بالهيكل الأساسية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تدخل تحسينات على استبيان متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بحيث يشمل الاتجاهات الجديدة ويقدم تعريفات ومبادئ توجيهية بشأن بعض خطوط عمل المؤتمر؛
- تنظيم التدريب والتوجيه لنقاط التنسيق والمستجيبين الآخرين قبل ملء الاستبيان الأمر الذي ستكون له فائدة أيضاً في صحة الاستبيان؛
- تدعم من خلال نقاط التنسيق ، قيام آليات للتنسيق فيما بين أصحاب المصلحة المختلفين على الصعيد الوطني، تمكنهم من أن يشاركوا مشاركة كاملة في عملية جمع البيانات الخاصة بمؤشرات متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات؛

- تستخدم التقييم الحالي لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في مراجعة الاستراتيجيات الإلكترونية بالاستناد إلى التحديات التي يواجهها اقتصاد المعرفة وتقديم المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن الإجراء الصحيح الذي يتعين اتخاذه؛
- تعزّز التعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتبادل الخبرات/مقارنة النتائج بالنسبة لمتابعة الدراسات الاستقصائية المتعلقة بمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات؛
- تتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وإدراج تقييم لمتابعة تنفيذ خطة العمل الإقليمية الأفريقية حول اقتصاد المعرفة ضمن عملية المسح القادمة؛
- تعزّز التعاون بشأن الأمن الإلكتروني ودعم إنشاء مراكز للأمن الحاسوبي في جميع البلدان على المستوى الإقليمي؛
- تجري مسوحاً قطاعية للمساعدة في المسوح الوطنية التي تجرى بشأن مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

البيئة التمكينية - المسائل التقنية والمسائل المتعلقة بالسياسة

إن اللجنة الفرعية،

إن تقر :

- بأهمية بناء قدرات صناعات السياسات والمحامين وممثلي وكالات إنفاذ القانون بالنسبة للأطر القانونية والتنظيمية لاقتصاد المعرفة، بما يشمل تشريعات الحواسيب؛
- بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك الابتكار، تمكّن من تقديم أفكار وطرائق جديدة، بنجاح، من خلال استخدام التكنولوجيا لإدخال تغييرات إيجابية في تحقيق الثروة وتقديم الخدمات؛
- بأن الهيكل الأساسي والموارد تشكل عناصر تمكينية أساسية بالنسبة لإنشاء وإقامة نظم للابتكار؛
- بأن الجماعات الاقتصادية الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تقوم بدور أكثر استباقية مع الجمعيات التنظيمية الإقليمية، مثل رابطة منظمي الاتصالات السلكية واللاسلكية في غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) و " كراسا" (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) و" ارتاك"، في تنظيم المسائل المتعلقة بالهيكل الأساسي للاتصالات السلكية واللاسلكية الإقليمية؛
- بأن تكنولوجيا الهواتف الجواله تحفز الابتكار وتنشئ أسواقاً جديدة وخاصة بالنسبة لضمان استفادة المجتمعات الريفية من اقتصاد المعلومات والمعرفة.

وإن تلاحظ :

- أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد اضطلعت بالعديد من المبادرات والمشاريع منذ أن أطلقت مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي في عام 1996 وأنها أجرت عملية مراجعة لتلك المبادرة بعد انقضاء عشر سنوات؛
- لضمان التكامل المنسجم للهيكل الأساسية المادية وتيسير تنقل الأفراد والسلع والخدمات ، ينبغي للدول الأعضاء وضع سياسات عامة وقوانين وتشريعات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

توصي

الدول الأعضاء بأن :

- تنشئ إطاراً قانونياً خاصاً بالتجارة الالكترونية بما في ذلك التعاملات التجارية والمصرفية والمدفوعات باستخدام الهاتف المحمول. ويشمل هذا الإطار حماية المستهلكين في التعاملات المصرفية التي تتم بالهاتف المحمول من خلال الجمع بين المنظمين والمؤسسات المالية لوضع إطار تنظيمي لتلك التعاملات؛

- وضع أطر بشأن ' المخاطرة المتناسبة ' في تنظيم التعاملات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول لضمان عدم تقليص الابتكار ؛
- تناقش في حلقات عمل وطنية وإقليمية مدى استجابتها للتعاملات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول (من خلال الجمع بين أصحاب المصلحة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ونظرائهم في القطاع المالي).
- ضمان الإدماج المنسجم للهياكل الأساسية الفيزيائية وتعزيز حركة الأشخاص والسلع والخدمات وتيسيرها بحيث يمكن للدول الأعضاء صوغ سياسات مشتركة في مجال الاتصال ووضع قوانين ونظم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن :

- تجري عمليات مراجعة للدراسات/المشاريع التجريبية التي تضطلع بها في بلدان مختلفة وتضمن ملكية البلدان لها. وتسهّل عمليات مراجعة الأقران فيما بين الدول الأعضاء وتشجّع تبادل أفضل الممارسات وإيجاد الوعي من أجل بناء، وإدامة، مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة في أفريقيا؛
- تنظّم أنشطة لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامج توعية تستهدف الهيئة القضائية والمحامين وهيئات إنفاذ القوانين، بما يشمل أعضاء البرلمانات والموظفين التنفيذيين، بشأن أهمية وضع أطر قانونية وتنظيمية لاقتصاد المعرفة (بما يشمل أهمية قوانين الأمن الحاسوبي) بما يتضمن وضع برامج دراسية على شبكات الاتصال المباشر تتعلق بقوانين الأمن الحاسوبي؛
- تحدد التكنولوجيات التي هي ' على وشك الظهور ' وإعداد مذكرات مختصرة (من صفحة واحدة) للمنظمين؛
- مساعدة البلدان بوضع مبادئ توجيهية تتعلق بتنفيذ القوانين الحاسوبية؛
- تشجيع المكتبات الافتراضية على تسهيل التطور العلمي والتكنولوجي؛
- التعاون مع الشركاء في إنشاء، واستضافة، قاعدة للبيانات المتعلقة بالابتكارات في مجالات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي. ومن الممكن أن يأخذ هذا شكل مكتبات افتراضية لتسهيل تبادل المعلومات؛
- حتّ المجموعات الاقتصادية الإقليمية والجمعيات التنظيمية الإقليمية على وضع لوائح لتنظيم مسائل مثل حق المرور، وتحديد الأسعار، ومسائل الهيكل الأساسي الإقليمي/العابر للحدود، وغير ذلك، وإيجاد آلية للتحكيم الإقليمي وحل النزاعات الإقليمية بما يعالج لشكاوى المستهلكين؛
- إجراء دراسة تركز على أثر الهواتف المحمولة في تلبية حاجات المجتمعات المحلية؛
- إنشاء إطار عمل لتنظيم التعاملات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول وتسديد المستحقات النقدية باستخدام الهاتف المحمول؛
- إجراء دراسات بشأن سلوك المستهلك - السلوك النموذجي الذي قد يؤدي إلى تقديم خدمات مبتكرة.

- مساعدة الجماعات الاقتصادية الإقليمية على ضمان ألا تتضرر مصالح البلدان غير الساحلية بسبب مشاريع الكابلات المغمورة؛
- تعزيز استخدام موارد الهياكل الأساسية الإقليمية مثل المبادرات الخاصة بالسواتل كما هو الحال بالنسبة للنظام الأفريقي الإقليمي للاتصال بواسطة السواتل .

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي

إن اللجنة الفرعية،

إن تسلم :

- بأهمية حقوق الملكية الفكرية من أجل تنمية نظم الابتكار؛
- وبأهمية المشاريع متوسطة الحجم والصغيرة والأصغر في تكوين منظمي المشاريع والابتكار؛
- وبأهمية قياس أثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي، ومختلف المبادرات في مجال تطوير مؤشرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وإن تلاحظ أن :

- التطبيقات الابتكارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعزز النمو الاقتصادي حسبما يتضح من تطبيقات الهاتف الجوال الابتكارية؛
- الإحصائيات لا غنى عنها من أجل وضع مؤشرات قياس لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأعمال التجارية والنمو الاقتصادي.

توصي

الدول الأعضاء:

- بدراسة وتحديد ودعم الابتكارات الجديدة والقائمة في مجال الأعمال الصغيرة داخل اقتصاداتها؛
- والنظر في دعم الابتكارات في خدمات البريد؛
- وضع قواعد بيانات للإحصائيات وتعزيز قدرة المؤسسات المسؤولة من خلال التدريب على تحسين جمع البيانات المتعلقة بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الأعمال التجارية.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- بدعم أنشطة جمع البيانات الجارية بشأن استخدام المشاريع متوسطة الحجم والصغيرة والأصغر للابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك جمع البيانات المتعلقة بشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العاملة في المشاريع المتوسطة الحجم والصغيرة والأصغر؛

- وبإجراء دراسات بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا سيما التطبيقات التي تستخدم الهاتف الجوال في القطاعات ذات الصلة بالمجتمعات الريفية في مجالات من قبيل صيد الأسماك أو التسويق الزراعي أو تبادل السلع وما إلى ذلك ؛
- وبدعم بناء القدرات في مجال الابتكار؛
- وجمع بيانات دقيقة عن أنشطة الابتكار وتقاسمها مع الدول الأعضاء.
- وبتيسير الحصول على نتائج الدراسات التي تجريها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.
- وبتقديم المساعدة التقنية والمالية للدول الأعضاء من أجل استخدام نماذج لتقييم أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعزيز التنمية الاقتصادية.

وإذ تلاحظ:

- أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد اضطلعت بعدة مبادرات ومشاريع منذ إطلاق مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي في عام 1996 وأنها قد قامت بعملية مراجعة لهذه المبادرة منذ اعتمادها.
- أنه يجب على الدول الأعضاء أن تضع سياسات وقوانين ونظم اتصالات مشتركة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية ضمان تكامل الهياكل الأساسية المادية بصورة منسقة، وتشجيع وتيسير حركة الأشخاص والسلع والخدمات.

توصي الدول الأعضاء:

- بإنشاء إطار قانوني لحماية المستهلك في ممارسة المعاملات المصرفية بالهاتف الجوال، وذلك من خلال الجمع بين واضعي اللوائح التنظيمية والمؤسسات المالية بغرض إنشاء هيكل تنظيمي للمعاملات المصرفية بالهاتف الجوال، فضلاً عن وضع أطر ' للمخاطرة التناسبية ' في تنظيم المعاملات المصرفية بالهاتف الجوال؛
- وبأن تناقش في حلقات العمل الوطنية والإقليمية استجابتها للمعاملات المصرفية باستخدام الهاتف الجوال (التي تجمع بين أصحاب المصلحة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ونظرائهم في القطاع المالي).

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- تقوم بعملية مراجعة للدراسات / المشاريع النموذجية في مختلف البلدان وتكفل ملكيتها لهذه المشاريع/ الدراسات، وأن تقوم بتيسير استعراض الأقران فيما بين الدول الأعضاء وتعزيز تبادل أفضل الممارسات والتوعية من أجل بناء واستدامة مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة في أفريقيا؛
- تنظم أنشطة بناء قدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأعضاء الهيئة القضائية وهيئات إنفاذ القوانين بما في ذلك أعضاء البرلمان والمسؤولون التنفيذيون بشأن أهمية إنشاء أطر قانونية وتنظيمية لاقتصاد المعرفة (بما في ذلك أهمية قوانين الأمن الحاسوبي) وبما يشمل وضع دورات دراسية حاسوبية عن قوانين الأمن الحاسوبي؛
- تحديد التكنولوجيات التي هي " على وشك الانتشار " وإعداد موجزات إعلامية (صفحة واحدة) لواضعي اللوائح التنظيمية؛
- تساعد البلدان في إعداد مبادئ توجيهية بصدد تنفيذ القوانين الحاسوبية؛
- تشجع استخدام المكتبات الافتراضية لتشجيع التنمية العلمية والتكنولوجية؛
- التعاون مع الشركاء في إنشاء واستضافة قاعدة بيانات بشأن الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وهذا يمكن أن يتخذ شكل مكتبات افتراضية لتيسير تقاسم المعلومات؛
- حث الجماعات الاقتصادية الإقليمية والجمعيات التنظيمية الإقليمية على تنظيم قضايا مثل حق المرور وتحديد الأسعار وقضايا الهياكل الأساسية الإقليمية/ العابرة للحدود وما إلى ذلك، وإنشاء آلية للتحكيم وفض المنازعات على الصعيد الإقليمي، تعالج بصفة خاصة شكاوى الجمهور؛
- الإطلاع بدراسة تركز على أثر الهاتف الجوال في تلبية احتياجات المجتمعات الريفية؛
- إنشاء إطار لتنظيم المعاملات المصرفية والمدفوعات باستخدام الهاتف الجوال؛
- إجراء دراسات تتناول سلوك المستهلك – السلوك النموذجي الذي يمكن أن يحفز نشوء خدمات ابتكارية.

اللجنة الفرعية المعنية بالعلم والتكنولوجيا

مقدمة

حضر اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بالعلم والتكنولوجيا أكثر من 90 مندوباً ومراقباً من الدول الأعضاء بما في ذلك ممثلون عن البلدان غير الأفريقية والمنظمات الإقليمية والدولية، وعقدت اللجنة الفرعية المعنية بالعلم والتكنولوجيا جلساتها في الفترة من 29 إلى 30 نيسان/ أبريل 2009 مع تنظيم أنشطة سابقة للاجتماع في 28 نيسان/ أبريل 2009. وتناولت التدريب في مجالات الابتكار وتنظيم المشروعات وألقت مديرة شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا كلمة رحبت فيها بالمشاركين وأدلت بملاحظات افتتاحية سلطت فيها الضوء على دور العلم والتكنولوجيا في التصدي لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة وفي تعزيز الاقتصاد والمجتمع المستندين إلى المعرفة. وفي أعقاب الملاحظات الافتتاحية اعتمدت اللجنة الفرعية جدول الأعمال وتنظيم العمل وانتخبت بتوافق الآراء أعضاء مكتب اللجنة الفرعية على النحو التالي:

الرئيس:	السنغال
نائب الرئيس:	جنوب أفريقيا
المقرر الأول:	تنزانيا
المقرر الثاني:	مصر

وخلال اليومين اللذين دارت فيهما جلسات اللجنة الفرعية للعلم والتكنولوجيا تم تناول مسائل ترتبط بالموضوعين الرئيسيين للدورة وهما البيئة التمكينية للابتكار والنمو الاقتصادي.

توصيات اللجنة الفرعية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

فُدمت التوصيات التالية:

أولاً- البحث العلمي العالمي: التحديات والفرص في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في كل اقتصاد عالمي متغير.

إن اللجنة الفرعية،

إن تلاحظ أن:

- البلدان الأفريقية تواجه تحديات كثيرة ابتداء من أسباب الرزق على كوكب الأرض؛ واستغلال موارد للطاقة الأولية، ووصولاً إلى العدد المتوفر من العلماء / المهندسين مقابل عدد السكان، وأن الاستثمار في مجال العلم والتكنولوجيا وفي قطاع البحوث قد ظل منخفضاً؛
- الكثير من البلدان الأفريقية قد أقرت بأهمية مجالات البحث والاستحداث والابتكار الرائدة في القرن الحادي والعشرين مثل التكنولوجيا والصناعات الزراعية، والعلوم المتعلقة بتغير المناخ والتكيف معه وعلوم الحياة والصحة وعلوم نظام الأرض وموارد الطاقة والتكنولوجيات الجديدة والناشئة وهذا الإقرار يتطلب القيام باستثمارات كبيرة للاستفادة من إمكانات تلك المجالات.

توصي

أن تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

- أن تنفَّذ توصية خطة عمل لاغوس، ومؤتمرات القمة لرؤساء دول الاتحاد الأفريقي، ومؤتمر العلم وأفريقيا، التي تدعو إلى تخصيص نسبة لا تقل عن 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد لأغراض البحث والتطوير.
- تقديم حوافز ضريبية للمشاريع ذات الأولوية وخاصة تلك التي لها علاقة بالتكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجال البحوث؛
- تعزيز الثقافة العلمية وبنائها بين أصحاب المصلحة من خلال برامج تبسيط المفاهيم العلمية؛
- تعزيز نظام التعليم بشكل متعمد يستهدف زيادة قدرات الموارد البشرية في مجال العلم والتكنولوجيا.

ينبغي أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

- تعزيز المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في أفريقيا والشركات المتعددة الجنسيات للمساهمة في تنمية أفريقيا من خلال تمويل البحث والاستحداث وتشجيع استخدام العلم والتكنولوجيا لإنشاء الصناعات الإبداعية وتعزيزها؛
- إقامة تعاضد متين مع الاتحاد الأفريقي/مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بشأن الأهداف المشتركة للعلم والتكنولوجيا في تنفيذ خطة العمل الموحدة؛
- الدعوة إلى إنشاء وتطوير منتديات للتكنولوجيا في أفريقيا وتشجيع إقامة تعاضدات بين الجهات صاحبة المصلحة في أفريقيا.

البيئة التمكينية- المسائل التقنية ومسائل السياسة العامة

إن اللجنة الفرعية،

أند تلاحظ أن:

- الابتكار هو قوة محرك رئيسية لنمو اقتصاد المعرفة للبلد؛ والبلدان الأفريقية بحاجة إلى تغيير وضع نظام الابتكار فيها؛
- سوف تنتقل بقوة روح الابتكار الشائعة في المجتمع الأفريقي على نظام التعليم وإلى البحوث.

توصي بما يلي:

ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

- وضع بروتوكولات لجمع المبتكرين وأصحاب المشاريع وأصحاب رؤوس أموال المجازفة مع بعض بهدف تحويل الابتكارات إلى منتجات تجارية تعود بالنفع على القارة؛
- بذل جهود مدروسة لتعزيز النظام التعليمي بهدف رفع مستوى القدرات البشرية المقتردة في مجال العلم والتكنولوجيا عن طريق إشراك الصناعة ومؤسسات البحث في تطوير المناهج الدراسية للجامعات لضمان أن يكون لخريجي مؤسسات التعليم العالي أهمية لمتطلبات الصناعة، ولكي يعترف المستثمرون الأجانب بالجامعات والباحثين والخبرات الأخرى المتوفرة في أفريقيا ويستخدمونها في عملياتهم؛
- إنشاء منتديات لعرض الابتكارات والحلول من أجل تقاسم الخبرات وتبادلها؛
- إعداد خطط طويلة الأجل شاملة أو كلية، لكنها دينامية، للاستثمار في مجالات الهياكل الأساسية والرأس المال البشري، وبيئة السياسات العامة لتعزيز الحوافز العملية المقدمة للابتكارات وتعبئة الموارد المالية لتنمية القدرات في مجال الابتكار؛

- بناء شبكات من مؤسسات البحث في أفريقيا ، وإعداد مذكرة مفاهيمية بشأن مختلف أنواع البحوث وتحسين التفاعل فيما بينها لخدمة التنمية؛
- زيادة المنشورات العلمية في أفريقيا.
- زيادة المشاركة من جانب المرأة في مجال العلم في أفريقيا.
- وضع سياسة واضحة للاتصال في مجال العلم.
- تطوير التكنولوجيات والمبتكرات الواسعة النطاق للسكان الأصليين والاستفادة منها.
- استخدام العلوم الإنسانية والاجتماعية للإسهام في تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار.

أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

- إنشاء أمانة إقليمية واستضافتها لتقوم بإعداد برنامج دعم حفاز وتحليلي من أجل إنشاء أنظمة الابتكار في أفريقيا؛
- بناء شبكات من مؤسسات البحث في أفريقيا ، وإعداد مذكرة مفاهيمية بشأن مختلف أنواع البحوث وتحسين التفاعل فيما بينها لخدمة التنمية؛
- التوعية بشأن تصنيف المجالات العلمية والتكنولوجية وتحديث هذا التصنيف؛
- تعزيز أفضل الخبرات من خلال المنتديات والمعارض وإنشاء جوائز ومكافآت تقديرية للمبدعين على مختلف المستويات؛
- التعجيل بوضع مبادرة خيرية أفريقية في مجال العلم

العلم والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي

إذ تلاحظ أن:

- تكثيف استخدام العلم والتكنولوجيا عن طريق زيادة أنشطة البحث والاستحداث يشكل أمراً ضرورياً لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ؛
- إن التطور العلمي والتكنولوجي للبلدان الأفريقية ينبغي أن يتحقق من خلال التطبيق الجماعي والطوعي لمختلف برامج العلم والتكنولوجيا المتفق عليها دولياً وإقليمياً بما في ذلك القرارات الصادرة عن الاتحاد الأفريقي ومؤتمر "العلم وأفريقيا" ؛
- هناك حاجة إلى تشجيع التكامل بين مجتمعات التكنولوجيا في أفريقيا لخلق تآزر في الجهود بين أصحاب المصلحة في القارة.

- من الأمور التي تستحق الثناء الجهود التي تتخذ شكل مبادرات لتحديد أنصار من القطاع الخاص في أفريقيا لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار في القارة.

وإقراراً بالأهمية الملحة لإقامة إدارة أفضل للعلم والتكنولوجيا في البلدان الأفريقية.

توصي بما يلي:

أن تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

- دعم العلم والتكنولوجيا من خلال توفير الموارد اللازمة، وخاصة صناع القرار السياسي.
- يجب أن تقوم الجامعات ومؤسسات البحث بتعزيز قدراتها لتتمكن من المساهمة في اقتصاد بلدانها.
- استخدام وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية (الإذاعة، والتلفزيون، وغيرها) لتشجيع التعليم في مجال العلم والتكنولوجيا بهدف خلق مجموعات ابتكارية جديدة وناشئة.
- تعزيز العلوم الأساسية في مجالات التعليم والأبحاث الأساسية لتحقيق تنمية قوية للابتكار والنمو الاقتصادي.
- تشجيع التعاون بين مؤسسات البحث والابتكار مع نظيراتها في البلدان الناشئة مثل البرازيل ؛
- تعزيز العلم والتكنولوجيا في الهياكل الحكومية الأفريقية؛
- تشجيع إقتناء التكنولوجيا الأجنبية لتسهيل نظام الابتكار المحلي؛
- حث البلدان الأفريقية على تنفيذ توصيات " مؤتمر العلم وأفريقيا " .

ينبغي أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

- تقديم المشورة للحكومات الأفريقية بشأن تخصيص المزيد من الموارد لقطاع العلم والتكنولوجيا والابتكار.
- المساهمة في تحديد المؤشرات الرئيسية للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- المضي في مبادرة "الحصول على المعرفة العلمية في أفريقيا"، مع اخذ المناقشات والأفكار والملاحظات التي قدمت في الاعتبار. وينبغي ألا تقتصر مبادرة "الحصول على المعرفة العلمية في أفريقيا" على تيسير الوصول إلى المعارف العلمية الموجودة في قواعد البيانات والمجلات فحسب، وبإلزام يجب أن تشكل أيضا أداة للحوار والمناقشة والبحث والابتكار وأن تكون بمثابة مستودع للوثائق الأساسية والوصلات الحاسوبية بالموارد المفيدة.

اللجنة الفرعية المعنية بالمعلومات الجغرافية

1- فيما يتعلق بالهياكل الأساسية للبيانات المكانية إن اللجنة الفرعية،

- إذ ترى أن الهياكل الأساسية للبيانات المكانية تشكل الهياكل الأساسية الرئيسية للتنمية الوطنية المستدامة؛
- وإذ تلاحظ أن الهياكل الأساسية الوطنية للبيانات المكانية تقوم على شراكات فعالة وتعاون فيما بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة متعددي التخصصات في القطاعين العام والخاص ومجتمعات المستخدمين النهائيين؛
- وإذ تقر بالجهود المقدرّة التي بُذلت صوب إدماج المعلومات الجغرافية المكانية في سياسة الاستراتيجيات الوطنية للمعلومات والاتصالات.

توصي الدول الأعضاء بما يلي:

- إنشاء هيئات وطنية للهياكل الأساسية للبيانات المكانية للشروع في وضع السياسات والأطر المؤسسية الملائمة وتيسير التعاون فيما بين أصحاب المصلحة. وينبغي أن يشارك في تلك الهيئات ممثلون للمستخدمين النهائيين؛
- وضع اتفاقيات واضحة لإطلاق الأسماء بوصف ذلك عنصراً رئيسياً في بياناتها المكانية الوطنية، طبقاً للمبادئ التوجيهية التي ينتجها فريق الخبراء المعني بالأسماء الجغرافية التابع للأمم المتحدة؛
- أن يضع كل بلد (1) سياسة وطنية للمعلومات الجغرافية (2) سياسة وطنية لرسم الخرائط لتوفير بيئة تمكينية وسند قانوني لأنشطة المعلومات الجغرافية في أفريقيا.

وتوصي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

- أن تواصل مساعدة الدول الأعضاء على موازنة سياساتها الوطنية في مختلف القطاعات كدعم جهود الإدماج وسعيًا إلى إدماج سياسات الهياكل الأساسية للبيانات المكانية في الخطط والاستراتيجيات الأخرى، من قبيل الهياكل الأساسية الوطنية للمعلومات والاتصالات والاستراتيجيات الوطنية لتنمية الإحصاءات .

2- الشراكة وبناء القدرات

- إذ تلاحظ أن القدرات الفردية والمؤسسية وقدرات الهياكل الأساسية لها أهمية بالغة في تنمية القارة.

توصي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

- أن تواصل وضع برامج التدريب على تكنولوجيات المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في تقييم الموارد وتخطيطها وإدارتها ورصدها، للفنيين والإداريين والعلماء المعنيين بالموارد، بالتعاون مع مراكز الخبرة الرفيعة الإقليمية (المراكز الإقليمية للتدريب على مسح الأرض جواً، والمركز الإقليمي لمسح الموارد لأغراض التنمية، والمنظمة الأفريقية لرسم الخرائط والاستشعار عن بُعد، والمركز الإقليمي للاستشعار عن بعد لدول شمال أفريقيا)؛
- أن تعمل عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي صوب تنمية قدرة أفريقية محلية في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء والدعوة إلى تنفيذ برامج سليمة للبحوث ونقل التكنولوجيا، حيث سيتم توسيع نطاق الأنشطة بقدر كبير لتشجيع الابتكار، وتطوير المنتجات والخدمات، وتطبيقات مراقبة الأرض؛
- أن تتعاون مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وتنسق أنشطتها معها، وكذلك مع الاتحادات والبرامج الدولية والإقليمية، ومع سائر الشركاء في التنمية، بوصف ذلك أداة هامة لتعبئة الموارد المالية والمعارف التقنية دعماً لتنمية أفريقيا في ميدان المعلومات الجغرافية؛
- أن تزيد حجم الشراكة الإنمائية مع المنظمات الإقليمية والدولية من خلال المساهمة والمشاركة في عدد من المبادرات المتعلقة بالمعلومات الجغرافية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، وهي: عملية بناء القدرات للفريق المعني بمراقبة الأرض، ومبادرة برنامج الرصد العالمي للأغراض البيئية والأمنية، وفريق الأمم المتحدة المعني بالمعلومات الجغرافية، وفريق الخبراء المعني بالأسماء الجغرافية التابع للأمم المتحدة.

3- تطوير قواعد البيانات الجغرافية الإقليمية

إن اللجنة الفرعية

- إذ ترى أن أفريقيا تواجه مسائل عاجلة هامة تؤثر على المواطنين وعلى الأعمال التجارية والمجتمع عموماً؛
- وإذ تلاحظ أن هناك عدداً من الوكالات والمنظمات التي لها مجموعات بيانات ونهج مختلفة إلا أنها تكمل بعضها البعض إزاء إدارة البيانات المكانية؛

توصي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

- أن تواصل تنمية قاعدة بيانات المعلومات الجغرافية في المجالات ذات الأولوية التي تحددها المبادرات الإقليمية (للاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وغير ذلك من هيئات القارة)؛ فضلاً عن تقديم الدعم المستمر إلى مراكز الخبرة الرفيعة القائمة.

4- المعايير

إن اللجنة الفرعية،

- إذ تقر بأن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس واتحاد نظام المعلومات الجغرافية المفتوح ينتجان بيانات ومعايير للتشغيل المتبادل ينبغي لأصحاب المصلحة في الهياكل الأساسية الوطنية للبيانات المكانية اعتمادها .

توصي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

- أن تضع مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات توفر للجهات القائمة على تنفيذ الهياكل الأساسية الوطنية للبيانات المكانية مشورة عملية بشأن كيفية التنفيذ الفعال للمعايير الأساسية.
- أن تعزز وتدعم الأنشطة المتخذة من أجل تنسيق مساهمة وآراء أصحاب المصلحة الرئيسيين لكفالة أن تصبح المعايير والنهج التي تُعتمد في المعلومات الجغرافية المكانية متسمة بالعقلانية، تستند إلى معايير ونهج قائمة بطريقة تجعلها قادرة على توقع الاستخدام المحتمل في المستقبل لموارد المعلومات الجغرافية للتصدي للمساائل الناشئة في القارة.

5- إشراك الوكالات الوطنية لرسم الخرائط في محاربة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز

إن اللجنة الفرعية،

- إذ تقر بأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز يمثل شاغلاً رئيسياً في القارة الأفريقية يؤثر على جميع جوانب المجتمع؛
- وإذ تلاحظ وجود بُعد جغرافي قوي لتخطيط برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وتقديم الرعاية والعلاج للمصابين به وتنفيذ تلك البرامج ورصدها وتقييمها؛
- وإذ تلاحظ أيضاً أن الشؤون الصحية غالباً ما لا تؤخذ في الحسبان عند وضع الهياكل الأساسية الوطنية للبيانات المكانية.

توصي الدول الأعضاء بما يلي:

- أن تكفل مشاركة الأطراف الفاعلة الرئيسية في قطاع الصحة (وزارات الصحة و/ أو وزارات الخدمات الاجتماعية فضلاً عن اللجان الوطنية المعنية بالإيدز) مشاركة نشطة في عملية الهياكل

الأساسية الوطنية للبيانات المكانية لضمان معالجة شؤون الصحة العامة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛

- أن تكفل عدم التمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز، والمهاجرين منهم على وجه الخصوص؛

وتوصي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

- أن تنشئ، بمساعدة الشركاء، مجتمعاً للممارسات يتيح نقل المعرفة والخبرات التي تدمج الصحة في عملية الهياكل الأساسية الوطنية للبيانات المكانية فيما بين بلدان القارة الأفريقية ومناقشة مسائل مثل وضع مصطلحات مشتركة،

وتوصي الشركاء بما يلي:

- المساعدة في الجهد المبذول لتحقيق إمكانية حصول الجميع على خدمات الوقاية والعلاج فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛ ووضع وتنفيذ استراتيجية للاتصال والدعوة من أجل استخدام المعلومات الجغرافية على المستوى القاري والإقليمي والوطني؛
- بالنسبة للمشاركين منهم في أنشطة الصحة العامة وأنشطة الهياكل الأساسية الوطنية للبيانات المكانية في الدول الأعضاء، بما يشمل الوكالات المانحة، وقادة الأعمال الصناعية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، أن يدعموا كل ما ذكر آنفاً، من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص على سبيل المثال.

6- الإطار المرجعي الجيوديسي لأفريقيا إن اللجنة الفرعية،

- إذ ترى أن هناك مشاريع مستمرة عديدة من مشاريع النظام الساتلي العالمي للملاحة تتصل بالإطار المرجعي الجيوديسي لأفريقيا؛
- وإذ تلاحظ أن مشروع بناء القدرات فيما يتعلق بعلم الفضاء، بما يشمل الإطار المرجعي الجيوديسي لأفريقيا، يُعرّف بأنه المنتج للمشاريع الإرشادية المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية؛
- وإذ تلاحظ أيضاً أن الإطار المرجعي يمثل عصب الأنشطة وأنه ناتج للمرصد الأفريقي؛
- وإذ تلاحظ أن الإطار المرجعي يندرج ضمن خطة عمل مفوضية الاتحاد الأفريقي الموحدة إزاء العلم والتكنولوجيا.

توصي الدول الأعضاء (وكالات الرصد الوطنية أو أي وكالة مكلّفة أخرى) بما يلي:

- أن تلتزم بوضع محطة واحدة على الأقل من محطات النظام الساتلي العالمي للملاحة في شبكة الإطار المرجعي الجيوديسي لأفريقيا.

وتوصي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

- أن تنظم حلقة عمل تشاورية بشأن كيفية الاتفاق على طرائق إجراء الحساب الرسمي الأول؛
- أن تعين فرقة عمل مؤلفة من ثلاثة أشخاص لصياغة وثيقة غير تقنية للتوعية التعريف بالإطار المرجعي الجيوديسي لأفريقيا وزيادة أهمية/ مساهمة الإطار المرجعي في المجالات التي تعود بالفائدة على المجتمع، وهي تحديداً: تغير المناخ، والسلام والأمن (مسائل الحدود)، وإدارة الموارد العابرة للحدود، والتخطيط الحضري والريفي، وعلم الاقتصاد، وما إلى ذلك؛
- العمل مع اللجنة التوجيهية الدولية للإطار المرجعي ومفوضية الاتحاد الأفريقي لتنفيذ مشروع إرشادي فيما يتعلق بالإطار المرجعي؛
- العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لكفالة إسناد الأنشطة المتصلة بالإطار المرجعي إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالعلم والتكنولوجيا ومن ثم توجيهها إلى الهياكل الإدارية الملائمة.

7- هيكل الوكالات الوطنية لرسم الخرائط وآلية تمويلها

- إذ تقر بأهمية المعلومات الجغرافية المكانية للتنمية المستدامة وبضرورة تمكين الوكالات الوطنية للمسح ورسم الخرائط لكي تقوم بشكل فعال بإنتاج المعلومات الجغرافية المكانية وإدارتها ونشرها في البلدان الأفريقية؛

توصي الدول الأعضاء بما يلي:

- تنظيم الوكالات الوطنية لرسم الخرائط بوصفها إدارات غير تابعة لوزارات؛
- اعتبار الوكالات الوطنية لرسم الخرائط مؤسسات تحظى بأولوية في التمويل.